

رسائل مفتوحة إلى السلطانين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ

جامع بيضا

كلية الآداب — الرباط

«الرسائل المفتوحة» نوع من أنواع الكتابة الصحفية التي كانت غريبة عن القراء المغاربة حتى العقد الأول من القرن العشرين. وعادة مايكون الهدف الأساسي منها هو تجاوز وسطاء في حل مشكلة ما، أو تحقيق مطلب ما، بتوجيه النداء مباشرة إلى الجهة المقصودة، وجعل الرأي العام ملما بالموضوع وحكما في النزاع.

وربما كانت «لسان المغرب» الصادرة في طنجة أول جريدة عربية في المغرب بادرت إلى تسخير هذا النوع من الكتابة الصحفية لحل نزاع وقع بينها وبين سلطات المخزن، وإسماع صوتها فيما يتعلق بإصلاح أحوال البلاد والعباد. فبعد مرور سنة على صدورها، لم تعد العلاقات على أحسن مايرام بين محرريها⁽¹⁾ من

(1) هما الأخوان الشاميان فرج الله غمور وأرتور غمور. أسسا جريدة «لسان المغرب» في طنجة بتاريخ 8 فبراير 1907 بعد أن استحضرا لوازمها من المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين في بيروت. وقد كانت لهما من قبل تجربة صحفية في تونس حيث كانا محرران جريدة «البصيرة» بالاشتراك مع نجيب باشا ملحمة (1892-1897). وبعد انتقال هذا الأخير إلى القسطنطينية حيث قلده الباب العالي وظيفة سامية، لم تسمح السلطات الفرنسية بتونس للأخوين غمور بالإشراف على الجريدة لكونهما أجنبيين.

كان فرج الله غمور صاحب جريدة «لسان المغرب» ومدير سياستها، بينما شغل أخوه أرتور وظيفة رئيس التحرير.

فرج الله غمور :
ولد في صيدا سنة 1860. وفي الثامنة عشرة من عمره رحل إلى طرابلس الغرب، ثم إلى تونس. وبعد توقف جريدة «البصيرة» التونسية، أقام في أوروبا (فرنسا وبريطانيا) مدة حل =

جهة، وبين المخزن من جهة أخرى. ومرد ذلك الخلاف يكمن، حسب الشاميين، في كون المخزن العزيزي لم يحترم التزاماته المادية تجاه الصحفيين بعد أن أقدم على حيازة الجريدة ومطبتها بتاريخ 13 جمادى الأولى 1325 هـ / 24 يونيو 1907 م⁽²⁾. وجاءت هذه الرسائل بعد توقف للجريدة استغرق سبعة أشهر. وقد أحصينا منها عشرة، وهي بمثابة وثائق تاريخية ذات أهمية قصوى يمكن للباحث أن يستشف منها فوائد متعددة :

— إنها تؤرخ لفترة من فترات التاريخ المغربي المعاصر، فترة انتقال الحكم من المولى عبد العزيز إلى شقيقه المولى عبد الحفيظ. ولا يخفى على المهتمين بهذه الحقبة ما يكتنفها من غموض نظرا لصعوبة الاطلاع على الأرصدة الوثائقية المتعلقة بها.

— إنها تؤرخ لتجربة مخزنية في التعامل مع الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية.

— إنها تسلط الضوء على ما كان لبعض المشاركة من دور في الحياة الفكرية والسياسية قبل إسدال «الحماية» على المغرب.

— وأخيرا، إنها تميظ اللثام عن صفحات غميسة من نشاط جريدة «لسان المغرب» التي ارتبط اسمها في التاريخ المغربي المعاصر باقتراح مشروع دستور 1908 الذائع الصيت⁽³⁾.

= بعدها بطنجة في يناير 1906 بنية إصدار صحيفة عربية بها. وبعد سنة من الاستعداد لذلك ظهرت «لسان المغرب» التي استمرت في الصدور كجريدة أسبوعية حتى عددها 84 المؤرخ في 2 ماي 1909.

(2) انظر نص عقد البيع، وكذا نص التزام الصحفيين بالعمل لحساب المخزن، في العدد 24 من لسان المغرب، 1908/02/14، ص 2.

العقدان مؤرخان في طنجة، 13 جمادى الأولى 1325 هـ / الموافق 24 يونيو 1907 ويحملان توقيع الأخوين نور دون توقيع ممثل المخزن. ويمكن تلخيص فحواهما في كون الشاميين قد باعا للمخزن جريدة «لسان المغرب» الكائنة في حومة بندير بطنجة، مع مطبتها وكل لوازمها. ويتعهد الصحفيان بأن يقوموا لحساب المخزن بالإشراف على جريدتين : الأولى «لسان المغرب» والثانية «الدولة الشريفة» المزمع إصدارها. ويلاحظ أن الشاميين قد تعمدوا عدم الإفصاح عن مبالغ الصفقة في الوثيقتين المنشورتين واكتفيا كل مرة بالإشارة إليها بعبارة : «مبلغ قدره «كذا» فرنكا».

(3) عن هذا الدستور انظر :

محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث، نشر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر =

ونظرا لهذه العناصر كلها، سنثبت أسفله نصوص هذه الرسائل، ونغنيها كلما دعت الضرورة إلى ذلك ببعض الهوامش على شكل إضافات وتوضيحات وتعليقات، استقينا بعضها من جريدة «لسان المغرب» نفسها، والبعض الآخر من مراجع طرقت باب الموضوع أو من وثائق مبعثرة في دور الأرشيف المغربية والأجنبية.

• الرسالة الأولى⁽⁴⁾ :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد العزيز.

أيها الجنب الشريف،

إن مادعانا إلى تقديم هذا الكتاب مفتوحا في الجريدة هو علمنا العلم اليقين أن كثيرا من الكتب المرفوعة لاتبلغ حضرته الشريفة بل تنتابها يد الضياع عند وصولها القصر العامر. والسبب في ذلك على ما يظهر لنا أنه قد يظن أن من الحكمة إخفاء أمور كثيرة لايجدونها موافقة أن تطلع جلالته عليها. وهذا ليس من الحكمة في شيء ولا هو محمود العاقبة لأن من حقوق الملوك وواجباتهم أن يقفوا على كل مايجري في ممالكهم، حتى على أصغر الحوادث وأدق الأمور لأن السلطان موكل من الله سبحانه وتعالى بأن يحقق الحق ويبطل الباطل، وليس له وظيفة أخرى. فإذا كان لايعلم من أحوال السلطنة وأمور الشعب مايقضي أن يعلم، فكيف يستطيع أن يقوم بوظيفته السامية ؟

فلو كانت كتبنا الأولى بلغت حضرته الشريفة لما كان من حاجة اليوم إلى نشرها بين العموم ولا إلى رفع كتب مفتوحة. ومثل ذلك لو أن صراخ الأمة التي تنن تحت نيرها بلغ مسامعكم الكريمة في أوقاته لما كانت اليوم المملكة انقسمت إلى قسمين وشق بعضها عصا الطاعة.

إن مسئلتنا يامولاي قد نشرناها كما هي في عدد 24 من الجريدة الصادر في

= (الرباط)، شركة النشر والتوزيع «المدارس» (البيضاء)، 1985، الجزء الثاني، 283-292.

Jacques GAGNE : *Nation et nationalisme au Maroc. Aux racines de la nation marocaine*, Ed. Dar Nachr Al - Maarifa, Rabat, 1988, p 484 - 495; 523 - 243.

(4) لسان المغرب، 28 فبراير 1908، ص 1.

تاريخ 11 محرم الحالي⁽⁵⁾ فإن تفضلتم وألقيتم نظرة عليها يتجلى الحق إزاء جلالتمكم كالشمس في رابعة النهار، وتسمعون عندها صوت العدل يناجي ضميركم السليم أن تأمروا الوزراء في حضرتكم أن يعدلوا في معاملتنا.

إن أقدس المزايا وأرفعها الواجب على الوزراء والذين يتولون أمور الشعب أن يتصفوا بها هي العدل والاستقامة والحكمة التي تدور عليها السياسة الحقبة الشريفة. فإنه لا تثبت مملكة ولا يسعد شعب ولا تقوم حكومة ولا يحسن حال ولا يستتب أمر ويسود أمن وسلام إلا إذا كانت هذه الصفات الثلاث أركاناً لسياسة الرجال المتولين الأحكام. ونحن واثقون أن حضرات الوزراء مترينون بهذه الصفات المقدسة. ولكن الكتاب الذي إياه أعطانا حضرة وزير البحر إلى حضرة النائب الجليل وكان لايحوي شيئاً قد زعزع، والحق يقال، من ثقتنا قليلاً⁽⁶⁾ ولم نستطع أن نعلل أمره إلا بأن يكون قد وقع خطأ فأعطينا سهواً كتاباً بدل كتاب. فإن كان الأمر كذلك، وهو من العاديات، فلا ملام هناك إذا ولا تثريب.

والآن يامولاي إن ثقتنا وطيدة في ما طبعتم عليه جلالتمكم من حب الإنصاف، فامروا، إن حسن لديكم، أن يجرى العدل بدون تأخير ولا تسويق، وينظر في دعوانا بمساعدة حضرات موظفي بعض سفارات الدول الفخيمة⁽⁷⁾ الذين نحن

(5) إشارة إلى مقال مطول تحت عنوان : «سبب احتجاج الجريدة» لسان المغرب، ع 24 — 11 محرم 1326 الموافق 14 فبراير 1908، ص 1 — 3.

(6) حسب الرواية الواردة في «لسان المغرب» بتاريخ 14 فبراير 1908، استدعي الأخوان نمور إلى الرباط للتباحث مع رجال المخزن حول مصير الجريدة. وأثناء إقامتهما بهذه المدينة (نوفمبر / دجنبر 1907) أجريا مشاورات مع فضول بن غرنيط وعبد الكريم بنسليمان وإدريس البوكيلي وغيرهم. وكللت هذه الزيارة بأن مكنا من كتاب سلطاني مختوم كلفا بحمله إلى دار النيابة بطنجة بعد أن قيل لهم أنه يتضمن أوامر صريحة لحسم مادة الخلاف. ولما بلغ الشاميان إلى طنجة وفض الكتاب السلطاني وجد فارغاً، وبقيت المسألة عالقة من جديد.

(7) ربما قصد الصحفيان بذلك المفوضية الألمانية التي لعبت دور الوسيط في الصفقة التي تمت بينهما وبين المخزن في شأن امتلاك هذا الأخير لجريدة «لسان المغرب». انظر :

جامع بيضا : «صحافة طنجة : مرآة للصراع الدولي حول المغرب (1900-1912)» في طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، 1991، ص 209-210. =

نرجو فضلهم باسم العدل أن يجتمعوا مرة مع الذين توكلهم حضرتمكم الشريفة ويحكموا لنا أو علينا كما يرون لأننا نحن خدام العدل فلانريد إذا إلا العدل والعدل لاغير.

وفي الختام، نسأل الله أن يلهم جنابكم الشريف مافيه خير الأمة ومصلحة البلاد.

الداعيان ببقاء وجودكم الشريف
صاحباً «لسان المغرب»⁽⁸⁾

• الرسالة الثانية⁽⁹⁾ :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد العزيز المعظم،

أيها المولى الشريف،

كنا رفعنا في نشرة 25 محرم 1326 كتاباً مفتوحاً إلى حضرتمكم العالية أشرنا به إلى مسألة «لسان المغرب» مع المخزن الشريف،⁽¹⁰⁾ تلك المسألة التي لايجعلها أحد ممن يقرأون أحوال المغرب داخل السلطنة وخارجها. وكنا آملين في تلك الأيام لما عرفتم به جلالتمكم من حب الإنصاف أن تأمروا على الأثر بفض المشكلة بالتي هي أحسن شأن الملوك العرب في أعمالها المأثورة العاجلة. ولكن تعاقبت الليالي والأيام وطال الانتظار ولم نسمع صدى لصوتنا المرفوع في طلب إقامة العدل. ولسنا ندري هل تكتم عن جلالتمكم الكتب المفتوحة أيضاً. إنه لأمر ذو بال. أو أن صوت الحق قد ذهب في أودية دوائر المخزن الشريف دون أن يرد رجعا أو يؤثر أثراً. إنه لخطب جلل.

= ولكن قد يكون المقصود أيضاً فرنسا التي بدأ الصحافيون يتوددان إليها أكثر من أي وقت مضى. ففي 16 مارس 1908 طلبا من المفوض الفرنسي بطنجة، رينيو Regnault، التدخل لدى المخزن لجعله يطبق ما التزم به. وفي حالة رفضه لذلك، يطالب الرجلان بتعويض عن خسائرتهم وأتعابهم قدره 2000 فرنكا (من رسالة الأخوين غمور إلى رينيو بتاريخ 16 مارس 1908، الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بنانط، 521 Tanger, carton) والظاهر أن اقتراح الأخوين غمور الاحتكام إلى سفارات أجنبية ينم عن فقدانهما الثقة في موظفي المخزن.

(8) فرج الله غمور وأرتور غمور.

(9) لسان المغرب، ع 34، 24 أبريل 1908، ص. 1-2.

(10) انظر الرسالة الأولى أعلاه.

إن أصدق الناس يامولاي من كان قلبه في لسانه يقول مايكنه ضميره، ونحن نقول ماتسره سرائرنا : هل إن غاية الحكومة الشريفة من كل هذه المماثلة والمطاوله والوعود المتتابعة هي إماتة حقوقنا وإبطال مطالبنا اعتمادا على تقلبات الزمان وظروفه، فيكون جزاءنا إذ ذاك جزاء سنيما نصارع العناء ونغالب المشاق ونحتمل عرق القرية في خدمتها وخدمة مصلحتها طوال الشهور، وننفق أموالنا⁽¹¹⁾ في هذا السبيل حتى إذا تمكن أمرها وبلغت غايتها انصرفت عنا إلى غيرنا وأدت بدل أتعابها إلى سوانا. إنه لفعل مذهل. إن الحق يقضي علينا أن نصدع به قائلين «الحق لا يموت». فلا بد من أن تأتي ساعة يصغى فيها إلى صوت العدل الذي يناجي ضمائر المؤمنين بالله وبكتابه أن يردوا الحقوق لأربابها.

إن وسعنا الحلم فنقول : إنا من قوم إن كانوا في دنيا دانية أو لم يكونوا يأبون الهبة ولا يريدون العطية، بل يعدون العطايا بلا استحقاق محرمة العطاء والأخذ، ولو كانت جائزة من الملوك والكبراء وعند الناس أيضا، ويوثرون التساوي التام في تبادل المنافع حتى لو أعطي لهم شيء فوق حقهم وفروا العطاء وردوه حامدين. وما ذلك من كبر الذي هو أشنع الأمور وأذمها، ولكن من كانت وظيفته خدمة العدل وجب أن يكون مثالا للعدل في كل مظاهره المختلفة. نقول ذلك في حين نعتقد أيضا أن من منع أحدا من حقه أو غصبه شيئا ولو طفيفا، عوقب بخسارة أضعافه عقابا سماويا في هذه الدنيا نفسها فضلا عن الأخرى. ومن ذا الذي يقول إن الله سبحانه وتعالى، وهو على كل شيء قدير، لا يستطيع استعمال وسائل خفية وطرقا سرية عجيبية لاتدرك كنهها المدارك حتى أنه سبحانه يسخر الجمار لتنفيذ مشيئته المقدسة وإدارة شؤون هذا الكون بأسره على محور العدل الأبدي الأعظم.

(11) تفيد بعض الوثائق الفرنسية أن الحالة المادية للأخوين نمور عند حلولهما بطنجة في يناير 1906 ضعيفة جدا. فبعد أن أقاما ابتداء من 1901، ولمدة سنتين، في باريس حيث لقنا دروسا خصوصية في اللغة العربية لمن رغب في ذلك، رحلا إلى لندن حيث لم تكن حالتها المادية أحسن حالا. وعند وصولهما إلى طنجة، زاول فرج الله نمور تعليم اللغة العربية لراهب إنجليزي يدعى إلسين Elssin، بينما بقي أخوه أرتور عاطلا لمدة. ولما استقدا لوازم المطبعة من بيروت لم يكن بوسعهما تأدية الواجبات لأمناء مرسى طنجة، وماكانا ليتسلما بضاعتها لولا تدخل المفوضية الألمانية.

انظر في هذا الشأن مذكرة استعلامية حررها أحد موظفي المفوضية الفرنسية بطنجة، بتاريخ 18 غشت 1906 (الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، نانط 521 (Tanger).

ولنا براهين لاتحصى على حقية ذلك نأتي منها بالأقرب الأقرب وما شوهدها عيانا :
إنه في يوم خروجنا من الرباط حاملين ذلك الكتاب الفارغ بسلامة النية، أرسل
المخزن إلى فاس مبلغ ثلاثين ألف ريالاً لتتفق في سبيل مصالحه. وحدث أنه في
اليوم نفسه أرسل أيضاً كمية وافرة من الأسلحة والعدد إلى العرائش. وقد نقلت
تلك الأسلحة من الميناء إلى الباخرة في ذات القارب الذي نحن ركبناه إلى الباخرة
أيضاً. فلما وصلنا (٩) (١٢) البارجة وصعدت الناس إليها إذا عاصفة شديدة هبت
فقطعت حبال ذلك القارب الميتة وحملته بعيداً، وبعد هنية فتح البحر فاه وابتلع
ذلك القارب الضخم بكل ما فيه من الأسلحة، فخرس المخزن بذلك زهاء مائة
وخمسين ألف فرنكاً. والأعجب أن بعد وصولنا إلى طنجة اتصل بنا أن فاس
خلعت الطاعة في نفس ذلك اليوم (ثاني يناير) وشكلت حكومة ثانية، وأول شيء
أبدته هو الاستيلاء على ذلك المبلغ (ثلاثين ألف ريالاً) عند وصوله، وقيل إنه
لولا تلك الدراهم التي سهلت لأهل فاس طريق الحركة وساعدتها على الشروع
بالعمل لما كان حصل ما حصل.

ولولا اليقين أن جلالتكم الكريمة ورجال المخزن الشريف كافة يؤمنون بالله
حق إيمانه ويقولون كما يقول كل مؤمن على الأرض أن كل حركة وسكنة في
الوجود هي بأمره تعالى جلت حكمته تحدث لغاية سامية لانعرف أمرها ولا
نكشف سرها لما كنا أثبتنا هذه الأمور دليلاً ومصدقاً لما قلنا.

ضربنا هذ العبرة حرصاً على بناء المخزن الشريف أن تعبت به أرياح الحوادث
وتمسه أيادي الملمات لأن الصديق من صدق لا من صدق، والنصوح من نبه
لا من ملق، والعاقل من آمن بالله ورأى يده في كل ما يراه وعمل بشريعته واعتبر
بغيرته، ولا يفلح في الدارين وربك إلا القاسطون.

أما ما يزعم الزاعمون من أن رجال المخزن لم يجبسوا عن «اللسان» حقوقه
ويضروا به هذا الضر العظيم إلا عملاً بإشارة بعض الدول (١٣) ومرضاة لها لأنها
تريد إهباط «اللسان» وإحباط عمله. ذلك لا يقوم عذراً للمخزن في وجه من
الوجه. فلو على الفرض أن البعض أرادوا شراً «باللسان» وأشاروا على المخزن

(١٢) الكتابة غير واضحة في النص.

(١٣) المقصود فرنسا.

بذلك، فهل يجمل به عدلا أن نظلمه ليسر من يتغني مسرته ؟ ومن هو الحاكم العادل الذي يرى عمرا لأنه ارتكب الشر ليضري بكرا ؟ فما القول إن فعل الحاكم نفسه ذلك ! فنحن نبطل هذا الزعم إبطالا كلياً ونقول لرجال المخزن الشريف علنا إزاء جلالكم أن ما من سفارة من سفارات الدول الفخيمة في طنجة تريد لنا شرا أو لاتريد لنا خيرا، فإن جميعهن بلا استثناء يقدرن خدمة «اللسان» للإصلاح حتى قدرها ويعرفن أنه أول من نبه الشعور الأدبي في المغرب وحرك عوامل الرغبة في التمدن العصري والاقتباس من أسبابه والتشبه بأربابه وأيقظ أو سعى لإيقاظ الهمم النائمة من مراقدها وإنهاض العزائم الخاملة من مقاعدها، ونقول لهم أيضا إن الدول جمعاء قوائم على دعائم العدل ومبادئ الحق قياما راسخا متينا مرتبطات بقوانين وشرائع يتبعنها حرفا وروحا اتباع أصحاب الأديان لآيات الكتب المنزلة. فلو أخلت إحدى الدول بمبدأ من مبادئها شيئا لكان ذلك أول علائم التداعي وفتحة دلائل التهور. فإن الثورة الفرنسية التي حررت رقبة البشرية من ربة العبودية قد كتبت بمداد من الدماء أحرفا من نار ونور على جبين العالم معناها «حقوق الإنسان»⁽¹⁴⁾ فظهرت عندها شمس الحرية في أفق أوربا فبددت ظلام الظلم وغيوم الاستبداد، وبسطت أشعتها على الدنيا بأجمعها. فأى دولة متمدنة بعد ذلك تأتي اليوم شيئا غير عادل مما يخالف شريعتها ويضر بمصلحتها ؟

وإذا كان مؤتمر الجزيرة المؤسسة عليه الدولة الشريفة الحديثة قد عقد لإدخال الإصلاح ووضع زوايا النظام العصري، فكيف يصح أن يقال إن إحدى الدول تود إضرار «اللسان» وإبطال مشروعه الذي غايته ومبدأه وعمله خدمة ذلك الإصلاح الراغبة هي فيه والساعية إلى تحقيقه. فلذلك إن كان عند بعض رجال المخزن شيء من هذا الوهم أو الاحتجاج بمنع إعطاء «اللسان» حقوقه، فنأمل أن يزال ذلك المانع لأن الدولة التي يتوهمون أنهم يرضونها بالإساءة إلينا هي التي تستاء من ذلك الفعل وتلوم عليه⁽¹⁵⁾.

نرفع هذا الكتاب إلى سدتكم السامية على أمل أن تأمروا بحل هذه المسئلة.

(14) بحروف بارزة في النص الأصلي.

(15) يظهر هنا التودد إلى فرنسا التي يرغب الأخوان نور في تدخلها لدى المخزن لصالحهما.

فإذا لم يرد المخزن الشريف أن يقوم بموجب العقود المعقودة بيننا، فعليه أن يؤدي التعويض العادل. والله يقي جلالته مابقي العدل في المغرب أساسا والحق نبراسا.

الداعيان بحفظ ذاتكم الكريمة
صاحباً «لسان المغرب»

• الرسالة الثالثة (16) :

«كلمة إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظ الله ذاته الشريفة
أيها الجنب العالي،

إن الله تسامت حكمته وتباركت مشيئته قد جعلك اليوم إماما على السدة
المغربية أيد الله بنيانها وأيد أركانها. وقدر لك من فضله أن تكون أثقل الأمة عبئا
وأثقلهم فكرا وأكثرهم سهرا وأوفرهم عملا. فالحمد لله على ذلك.

ووجه إليك بتدبيره السماوي العجيب عيون الرعية، وألقى إليك مقاليد أمورها

(16) لسان المغرب، ع 50، 30 غشت 1908، ص 2.

جاء توقيع هذه الرسالة الثالثة بعد مرور ماينيف عن أربعة أشهر عن سابقتها. وتفسر هذه
«الهدنة» الطويلة نسبيا بكون النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس قد توصل في ماي
1908 إلى اتفاق مع الصحفيين يقضي بمنحهما حالا 5000 فرنكا بدلا من مبلغ 14.700
فرنكا الذي كانا يطالبان به، ويضاف إلى ذلك سبعون ريالا شهرية تؤديها لهما نظارة أحباس
طنجة لمدة سنة. وتبع لهذا الاتفاق الذي يرى ذمة المخزن العريزي من تعهداته السابقة،
سحب الشاميان شكواهما المودعة لدى المفوضية الفرنسية (14 ماي 1908).

ومما دفع بالطريس إلى التعجيل بإيجاد حل للمسألة خشيته أن تتحول الجريدة إلى منبر إعلامي
يستغله المناوئون للسلطان عبد العزيز، سيما وقد بلغ إلى علمه أن الأخوين غور ربطا اتصالات
بكل من المولى عبد الحفيظ والكتانين. ويستشف ذلك من رسالة بعث بها الطريس إلى عبد
العزيز، جاء فيها : «نهي لشريف العلم أسماء الله أن مديري جريدة لسان المغرب لما قدما
من الاعتبار الشريفة صارا يملكان أعمدة جريدتهما بأمر ضارة بمصالح المخزن الشريف ومثيرة
لخواطر الرعية في هذا الوقت الحرج لعدم حصولهما على ماكانا قد وعدا به. ثم بلغنا أنهما
يتخابران مع نائر الجنوب ومع شياطين أهل فاس وينشران ما يناسب تلك المخابرة الفاسدة
العقيمة».

انظر في هذا الشأن : رسالة الأخوين غور إلى المفوضية الفرنسية بتاريخ 14 ماي 1908
(أرشيف نانط Carton 521) وكذا رسالة الطريس إلى الحضرة الشريفة بتاريخ 12 ربيع الثاني
1326/14 ماي 1908 (كناش دار النيابة، الخزنة العامة بالرباط : ك 2721، ص 204).

وأعطاك أزمة قلوبها وأمال إليك أميالها وعواطفها، وجعل بك آمالها وفيك أمانها
وعليك بعد الله اتكأها. فالحمد لله على ذلك.

فالمغرب ينتظر منك أن ترفعه بحول الله من وهدة وتنعشه من عثرته وتصلح
مافسد فيه وتعمر ماخرب منه وتضيء ما انطفأ من أنواره وتوضح ماخفي من
معالمه وترجع مذهب من مجده وتجدد ماقدم من عزه وتنشر ما انطوى من علومه
ومعارفه وتحيي مااندرس من مدارس ومكاتبه. فالحمد لله على ذلك.

والمظلوم في الرعية يستغيث بك، والملهوف يناديك، والضعيف يلتجئ إليك،
والعاجز يدعو لك، والظالم يرتجف منك، والمحنتال يتزلف إليك. فالحمد لله على
ذلك.

فحقق يارعاك الله ثقة الأمة بك وأمنية البلاد فيك.

أيها المولى الشريف،

لايعرف «اللسان» التلفيق والتعليق في خدمة البلاد، ولايدري التلبيس والتدليس
في مصلحة الشعب، ولايمدح ماذم ولايذم ما مدح، بل خطته واحدة وواحدة
لا غير منذ بدء نشأته إلى اليوم. وهكذا ستكون إلى ماشاء الله.

فاللسان قبل أن يتقدم إلى حضرتك الشريفة بالتهنئة يتقدم بالتعزية على ما أصاب
بقضاء الله وقدره شقيق جلالتك السلطان عبد العزيز المعظم رعاه الله وأبقاه لأنه
يعلم حق العلم أن أشد قلوب الأمة أسفا وحزنا لما طرأ من طوارئ الحدثنان
على جلالته وما حصل من انكسار محلته هو قلبك الكريم⁽¹⁷⁾.

(17) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الرسالة المفتوحة الثالثة نشرت أياما قليلة بعد مبايعة أهل طنجة
المولى عبد الحفيظ. وكانت «لسان المغرب» إلى حدود هذا التاريخ تناصر المولى عبد العزيز،
مما أوقع صاحبي الجريدة في نوع من الحرج نستشفه من هذا الاقتباس من افتتاحية يوم 30
غشت 1908، ص 1 : «يقف «لسان المغرب» اليوم موقف حرج بين قراءه، يتجاذبه
وسطهم عاملان : حزن مع البعض لا يستطيع أن يخفيه، وفرح مع البعض لايسعه إلا أن
يبيده. من جهة ينبئ المغرب بخسارة جسيمة ومن جهة يشر الأمة ببشارة عظيمة. ينبئ
بانكسار جلالة السلطان عبد العزيز، ويشر بانتصار جلالة السلطان عبد الحفيظ. خبر لقوم
ملكه ترح ولقوم كله فرح. فما أصدق المتنبئ إذ قال : مصائب قوم عند قوم فوائد.
فسبحان العزيز الحفيظ الذي ينزل من عبيده سلطانا ويرفع من عبيده سلطانا. لا إله إلا
هو جل جلاله».

فعش غير مأمور سعيدا وأملك سائدا ومحمودا، واحكم مرموقا بعين عناية المعين مرفوقا بتوفيق المهيمن الأمين، ناظرا إلى مصلحة الأمة، ساهرا على خير السلطنة بعون الله وحوله.

الداعي لجلالتكم بالعز والإقبال
«لسان المغرب»

• الرسالة الرابعة (18) :

«كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، وفق الله آراءه السديدة إلى مابه خير الأمة.

أيها الجنب الكريم :

لم تبهج مملكة والحمد لله بحكم أمرها وملك عميدها ولم تهزج أمة بحمد ناصرها ومدح وحيدها مثل ابتهاج المغرب وأمتة بجلوسك المأنوس على عرشه الشريف. شهادة لسان لا يشهد إلا بالحق المنزه ولا ينطق إلا بالصدق المجرد. فليهنأك الواحد الصمد بملكك السعيد، وليهنأ الرعية برعايتك الساهرة وسلطتك الحكيمة ما برح العدل حاكما والحق آمرا.

مولاي،

إن استقصينا بواعث هذا الابتهاج العظيم الذي هز شمائل المغرب هزا نراه يرجع إلى سببين :

الأول : هو ما أوتيتم من الحكمة والفضل العلوي والنظر الصائب، خصال وصفات تزدهي بها الأمة وترفع رأسها أمام الأمم.

والثاني : هو استبشارها بأن يتحسن بحكمكم الحكيم حالها وتسعد حياتها وتسكن قلوبها ويزول هذا الشقاء العامل على فناءها والفقر الذي افترس نفوسها وأبدانها، فتخف آلامها وتحیی آمالها وتؤمن ويلات المظالم وسطوات الظالمين الذين محقوا السلطنة محقا وسحقوا الأمة سحقا. وتنهض بحول الله من هذه السقطة العميقة التي إن بقيت فيها كانت نهايتها الدمار والاضمحلال.

(18) لسان المغرب، ع 53، 20 شتنبر 1908، ص 1.

فلهذا اتخذ «اللسان» على نفسه أن ييسط في حضرتمكم الشريفة بكتاب بعد كتاب شيئا مما تكن منه الأمة وتشقى به البلاد وتسوء أو تحسن به الأحوال، ويكشف الحجب الخفية عن المساوئ والمظالم، ويعلن ما تتسار به الناس في خلواتهم دون أن يستطيعوا إعلانها، ويبين الأسباب الداعية إلى التقدم أو التأخر والهلاك أو النجاة، حتى إذا ظهرت الأمور كان لجلالتكم أن تعمل مايلهمها الله سبحانه من الأعمال المسددة إلى الصواب إن شاء الله.

واليوم نبسط علتين من علل الدمار الكبرى، وهما : الظلم والجهل.
ظلم الهيئة السائسة وجهل الهيئة المسوسة.

فالظلم، ولانجد كلاما نعرفه به، علة شقاء الممالك وفناء الأمم وعفاء الغلطان. به تنقطع الآمال وتهمد الهمم ويعم الخمول وتفسد الأخلاق وتزول الأقدار فتعلو الأسافل وتنحط الأفاضل ويروج سوق النقائص فيسود الكذب على الصدق والمهانة على النزاهة والخيانة على الأمانة.

ولو عمت بلايا الظلم لكان حملا، ولكن لاتقع صواعقه إلا على هامة عامة الشعب المساكين الذين بهم تبنى السلطنة وعليهم تقوم الدولة وبهم وحدهم وجودهما وحياتهما.

تفشى الظلم في البلاد منذ القديم ولايزال يفتك فتكه في كل أنحاء السلطنة. يفتك بالفقير والضعيف والجاهل والغافل حتى بات الشعب لايعلم كيف يسأل ربه الخلاص من وطئة الظلم وهول العسف. وأصبح أكثر الناس أشباحا بلا أرواح يحسبون أحياء وماهم بأحياء، رؤوسهم حاسرة وأقدامهم حافية ولباسهم جلودهم وقوتهم وجودهم يتوسدون الثراء ويلتحفون السماء...

والظالمون ينتفخون ويعظمون ويرتعون ويمرحون ويرفلون بالدمسق وبالحرير ويكنزون ما استطاعوا من الأرتال والقناطير دأبهم تكرار الحمد أمام الناس وإن خلوا إلى شياطينهم يضحكون... وإن سأل سائل من هم هؤلاء الظلمة الغاشمون الذين أفنوا الأمة وطوحوا بالبلاد في هذه التهلكة فيسمع المغرب كله يجيبه بملء فيه : هم الكثير من الرؤساء والزعماء والقواد والعمال والأمناء وغيرهم من الموظفين الكبار والصغار في أبواب المخزن والمحلات الإدارية إلا من تنزهت نفوسهم ونرفعت مقاصدهم وطهرت أيديهم وصدق إيمانهم، وماهم بكثير. أولئك هم

لصوص الشعب وقتلة البلاد. والأعجب أنهم يصنعون ما يصنعون دون أن يشعروا بتأنيب الضمير إذ يعدون السلب من حقوقهم والاعتصاب من واجباتهم لأن أكثرهم ما أخذوا تلك الوظائف إلا بعد أن أعطوا الخمسة أو العشرة أو العشرين ألف ريالاً، أعطوها لبعض المقربين والوسطاء. فإذا سلب الواحد منهم ونهب وجار واعتدى فلا إثم عليه ولا حرج لأنه بذلك يسترد ماله ويسترجع ماله.

ذلك بعض من أعمال الظلم نلفت عدلكم السامي إليه، فإنه مفسدة للدولة ومدعاة إلى الخراب.

أما الجهل فهو عدو السلطنة الأكبر وضد الأمة الأقوى، المستوجب المقاومة والاستئصال قبل كل شيء لأنه حليف الظلام وأليف الظلم والعامل معهما على الفقر والتعاسة والوبار. ويشق على «اللسان» أن يقول إن الدولة التي كان قديماً يستضاء بأنوارها ويستفاد من علومها باتت على هذه الحالة التي لا يصفها. لا يصفها إذ يعز عليه وشهد الله أن يبين لجلالتكم مقدار معارف الشعب ومداركه. فكفى أن يقول أن ليس بموجود بين ملايين المغرب ألف رجل ممن يحسنون القراءة والكتابة. أما من الإناث فلا نظن أن فيه عشر قارئات أو دون. فلو بحث في إحدى الممالك الصغرى البحث الطويل فلا يعثر بين ملايينها على يافع واحد أو فتاة واحدة لا تعرف الكتابة بلغتها، ولم نقل القراءة، ذلك فضلاً عن زينة العقل بمعارف العصر وفنونه، فكيف مع هذا الحال يتيسر للأمة أن تسير الأمم في سبيل المدنية والفلاح وهي في هذه الظلمة الحالكة؟ فعلى ذلك إن وجود المدارس والجرائد ضروري ضرورة الجندية، بل ضرورة الحكومة نفسها. فلذا نذكر لجلالتكم بأمر المدارس ولزوم فتحها في كل مدينة من السلطنة، مدارس تعلم العلوم العصرية بالطرائق والكتب الحديثة. فإن هذه هي الخطوة الأولى في سبيل الحياة⁽¹⁹⁾.

المخلص لله النصيحة و لجلالتكم الدعاء
«لسان المغرب»

(19) كان «لسان المغرب» يعير مسألة التعليم ومحو الأمية اهتماماً خاصاً ويعتبرها اللبنة الأولى لكل إصلاح. وهذا ما جعله يكتب أنه لا جدوى للمغرب من دستور ومجلس شورى مادام لم يتجهز «بذخائر العلم الصحيح والمدنية الحقة، وذلك لا يكون إحرازه إلا بالمدارس والجرائد اللذين =

• الرسالة الخامسة (20) :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد الحفيظ وجه الله آراءه إلى الحق،
أيها الجناب العالي،

إذا كان كتاب جلالكم، جعل الله السداد حليف قولكم الرشاد أليف عملكم،
المؤرخ في 21 رمضان لم يصل إلينا إلا في 20 شوال، ذلك بعد مكثه نحو شهر
بأيدي المكلفين في طنجة، فكيف نأمل أن تبلغ كتبنا حضرتكم الشريفة ؟ أو
إن قيض الله لها البلوغ فمتى يكون ذلك ؟ فلذا رأينا أن نخاطب جلالكم بلسان
«اللسان» تحققا أنه لا بد من أن تبلغ كلماتنا مسامعكم الكريمة وأنها تبلغ في أوقاتها.
مولاي،

العدل أساس الممالك. العدل مفخرة السلاطين، العدل سعادة الأمم. فكل مملكة
قامت على دعائم العدل وأركان الحق ثبتت وثبت بنيانها واشتد حولها وسعد شعبها
فتوفقت مقاصدها وانتظمت أمورها ففازت بالسعادتين وأفلحت في الدارين. وكل
مملكة قامت على غير ذلك الأساس كان قيامها مؤقتا وسقوطها محققا. وإن ورف
ظلمها بداءة ذي بدء، فلا بد أن يتقلص ولو بعد حين. ولنا من الممالك الماضية والأمم
الفانية عبر للمعتبرين ومواعظ للمتعظين.

ونحن نقول في حضرتكم السنية جهارا، طوعا لأوامر الذمة وخدمة لمصالح
الأمة، أن الظلم لا يزال ضارب الأطناب في كل جهات السلطنة يبلي جسم الرعية
وينخر عظم المغرب. نرى متقلدي الأمور الذين اشتروا وظائفهم بالأثمان الغالية
هم هم سوس الفساد ودود العيث في البلاد يعطون الناس أقبح الأمثلة على قلة

= هما من أنجع الوسائل لنشر العرفان بين كل طبقات الشعب» (13 شتنبر 1908، ص 3).
لكن بالرغم من هذا التحفظ حول عدم اكتمال شروط إعلان الدستور في المجتمع المغربي،
فإن الجريدة بادرت إلى نشر فصول من مشروع دستوري في أعدادها المؤرخة في 11 و 18
و 25 أكتوبر، و 1 نونبر 1908. وهذه المبادرة قد تؤول بخضوع «لسان المغرب» لرغبة
بعض عناصر النخبة المغربية المتحمسة للدستور (خاصة بعدما شهدته الديار العثمانية من انتصار
للتيار الدستوري في يوليو 1908)، وقد يفسر أيضا برغبة صاحبي الجريدة ممارسة ضغوط
على المخزن الحفيظي الذي لم تعد العلاقات معه على أحسن مايرام.

(20) لسان المغرب، ع 62، 22 نونبر 1908، ص 1-2.

الأمانة وعدم الاكتراث للمصلحة الوطنية وانتهاك محارم الشريعة الوضاء الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر، متخذين وظائفهم وسائل لغنم المكاسب وكسب المغنم، جعلوها شواهد لاصطياد أموال المساكين ومباضع لاستنزاف دماء العباد. فإن كتب التظلم من عمال الظلم وأمناء الخيانة ومستخدمي الشر وقضاة الجور تتوارد إلى طنجة من كل فج عميق. على أن المستغيثين بالناس قليل عديدهم بالنسبة إلى المستغيثين بالله الذين يشكون إليه سبحانه أمورهم سرا ولا يستطيعون أن يفوهوا بها جهرا.

تتوارد كتب الشكوى من البلوى إلى طنجة كأن طنجة أصلح شأنا وأعدل ناسا من سواها. فكم من أملاك اغتصبها ذوو القوة والجاه والمال من موالها الفقراء، وكم من أملاك حازتها لأنها للدولة. كأن أملاك الدولة مسيئة مهمة لاصحاب لها، مباحة لكل من يريد امتلاكها... أليست أثمانها ملايين !!! أليست هي أملاك الأمة ؟ أليست الأمة هي العامة والفقراء ؟..

وكم وكم من مثال للجور والعسف هو مِثْلاً بمرأى ومسمع يدل على اهتزاز أسس السلطنة وينبئ بغضب السماء على الأرض، ينبئ بالمصير إلى الدمار الأخير... (21)

ما لنا نذهب إلى بعيد وننظر إلى غيرنا لنستشهد على أعمال الظلم، فإن مسألة «لسان المغرب» مع الخزن الشريف أصبحت مثلاً سائراً يعلمها كل من في المغرب وخارج المغرب...

(21) نلاحظ هنا شدة لهجة الرسالة في فضح ما يعتبره كاتبها من عورات الخزن، ولعل ذلك راجع إلى كون العلاقة بينهما وبين الخزن قد تأزمت من جديد بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ماي 1908 مع الطريس. فقد كان هذا الاتفاق ينص على تخصيص راتب شهري قدره سبعون ريالاً مخزناً للأخوين غور توديه نظارة أحباس طنجة. لكن موظفي الأحباس، بعد تنفيذ الشهرين الأولين، امتنعا عن الاستمرار فيما كانوا يعتبرونه مناقضا للشرع. ونستشف هذا من رسالة بعث بها من طنجة كل من المختار بن محمد التسماني وعلي مفرج إلى المهدي المنبي : «ولما فتح الله علينا بالسعادة الدائمة والخير الكبير بمبايعة سيدنا ومولانا دام عزه وعلاه، امتنعنا من تنفيذ الشهر الثالث نظرا لكون ذلك لاعمى له إذ مصاريف أوقاف المساجد معلومة. كما أنه أطبقت كلمة جل من يعتمد عليه من أهل البلد بالبحث عنا في إعلام جناب سيدنا أيده الله بهذه الهفوة العظيمة الصادرة عن عديمي البصيرة» (رسالة بتاريخ 20 شعبان 1326/17 شتنبر 1908، مديرية الوثائق الملكية، الرباط، الترتيب العام).

أفهل من لزوم لنبسطها لجلالتكم بعد أن بسطناها مفصلاً في أكثر من عشرة كتب رفعناها إلى حضرتكم الشريفة وتشرفنا بأجوبة بعضها.. لا لا لزوم لذلك. فكفى أن نقول يا مولاي إن العلم غير المال والذين يخدمون العلم قلما يعبأون بالمال. فقد ظهرت الجريدة عام 1324 وكان لها ماكان من الإقبال، فعرض الخزن علينا اشتراءها وجعلها لحسابه، فرضينا بما رضي به وعقدت العقود وأبرمت العهود. وما انتهت المخابرات في هذا الشأن إلا بعد الأشهر الطويلة، فبتنا نخدم الخزن والأمة بغيرة الله وإخلاص الله كما يعلم الله وعباد الله في المغرب جميعاً. وبتنا ننفق نفقات الجريدة كلياً وجزئياً من أموالنا منتظرين قيام الخزن بالعهود المبرمة. فمضت السنة الأولى ثم الثانية ونحن نصرف أموالنا ونبذل أتعابنا ونمزج سواد الليل ببياض النهار في خدمة الحق ونصرة العدل.

فليشهد سكان المغرب هل قصر «لسان المغرب» في خدمة المغرب ؟ ولكن إن حكمت الضرورة بإباحة المحظور حكمت علينا الحال بإشهار الحقيقة. فإننا لانزال نزاول عناء المماطلات ونعالج بلاء المحاولات.

مولاي،

إننا لنخجل من لحظ جلالتكم ومن قراء العربية في الخارج أن نقول إن الجريدة تحرر وتطبع وتوزع مجاناً أي بلا عوض منذ نشأتها حتى اليوم. فهل ذلك عدل ؟ نعم، كان عدلاً لو كنا نستطيع مداومة القيام بها على هذه الصفة. لكننا لانستطيع. يقولون : للجريدة دخل، فكيف تقولون مجاناً. نسأل العفو ونجيب إن هذا الدخل لايساوي أجره أماكنها وأجرة العملة فيها.

إن من مئات المشتركين في بلدان السلطنة قاطبة اثنين وأربعين أدوا البذل في السنة الأولى، واثنى عشر في السنة التالية. وهذه دفاتر إدارة الجريدة مفتوحة لكل من موظفي الخزن والسفارات. فليأت من شاء التحقيق وينظر فيما شاء...

كتب إلينا أحد المشتركين يقول :

«أعجب كيف سألتني البوسطة دفع قيمة الاشتراك في اللسان. أليست الجرائد توزع مجاناً ؟ وهذه السعادة»⁽²²⁾ تعطى بلا بدل. فلماذا يطلب اللسان بدلاً ويخالف قانون الجرائد ؟

(22) تم تأسيس جريدة «السعادة» في طنجة في أكتوبر 1904 لخدمة الأطماع الفرنسية في المغرب. =

وقد فات هذا الرجل أن السعادة تخص دولة، ودولة لافرق لديها إن وزعت السعادة مجانا أو ألف سعادة مجانا. أما «اللسان» فلاهو دولة ولايخص دولة، بل هو ينتظر الخزن الشريف أن يقوم بالعقود ويفي بالوعود.

ولو علم ذلك الرجل وأمثاله أن صاحبي اللسان⁽²³⁾ يبدلان أتباعهما ويخدمان بلا أجر ليصدرا له تلك الجريدة التي يقرأها بغير تعب لعجب من ذلك. ولو ذكر أن موظفي الخزن يشتغلون من نهارهم نحو أربع ساعات ليتقاضوا عنها مائتين وثلاثمائة أو أكثر شهريا، بينما صاحب اللسان يقضيان نهارهما كله وجزءا من ليلهما ويضيفان إليهما من أموالهما جزءا كبيرا لكان عجبه أكثر وأشد.

هذا هو الواقع، وهل ذلك عدل ؟

والآن نسأل جلالتك، أيها الجناب الكريم، أن تعدلوا في معاملتنا. إما أن يقوم الخزن الشريف بمقتضى العقود المبرمة وذلك من تاريخ بدء نشأة الجريدة حتى اليوم، وإما أن يؤدي لنا التعويض العادل عن الخسائر والأضرار التي ألّمت بنا في كل هذه المدة⁽²⁴⁾. وإلا إن كان للمخزن الشريف خلاف نظر، فليوكل بعضا من رجاله مع بعض موظفي سفارات الدول لينظروا في المسألة ويقضوا علينا أو لنا، ونحن راضيان بحكمهم على كل حال. وهكذا تجعلون جلالتك حدا لهذا الظلم الذي نعامل به ولهذه الخسائر التي نكبدها.

مولاي،

إن الصبر على المماطلة والتسويق من أصعب الأمور وأظلم الأحكام. فلذا نرجو عدلكم المعهود أن تأمروا بحل هذه المسألة عاجلا. والله سبحانه المسؤول أن يلهم جلالتك بما به نصرة الحق ومآل الخير والنفع على الأمة والسلطنة. إنه على كل شيء قدير.

الداعيان لجلالتكم بالعز والإقبال

صاحب «لسان المغرب»

= وتبعاً لذلك، كانت المفوضية الفرنسية تمولها وتبعث بها مجانا لنخبة مختارة من القراء في مختلف جهات البلاد.

(23) الأخوان غمور.

(24) كان الصحفيان يطالبان ب 20.000 فرنك تعويضا على أتباعهم وخسائرهم في الرسالة التي بعثا بها إلى المفوضية الفرنسية بتاريخ 16 مارس 1908 (سبقت الإشارة إليها).

• الرسالة السادسة (25) :

كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله

أيها المولى الشريف؛

نحمد الله الذي جعل على سدة المغرب إماما يعلم أن السلطة لا تثبت إلا إذا اقترنت بالعدل، والعلم لا ينفع إلا إذا سائر التقوى، والحكم لا يصيب إن لم يعضده الحق. ويعلم أن العاقل من نظر فاعتبر، والحكيم من ذكر فذكر، وإن يد الله فوق كل يد جل جلاله.

مولاي، إن من أعجب الأمور وأنكدها في هذه الدنيا الغرارة الختارة أن الناصح الصدوق الذي يتوخى في النصيحة الخير للمنصوح له ويتحرى الصدق المجرد عن كل صبغة ورياء، فيقول عن الليل أسود وعن النهار أبيض، تكثر أعداؤه وتقل أصدقاؤه، فتزور عنه الوجوه وتتغير عنه القلوب ويشمت به المبغضون ويلومه المحبون، وأقل ما يقال عنه إنه جاهل. ذلك عرفناه وتحققناه اختبارا حتى صرنا نرى نتائجه حسيا عيانا قبل الإقدام عليه. وكَم من مرة عاندنا النفس في رغائبها وقلنا لها : «يا نفس دعي النصيحة، فإن أخلصت فيها أغضبت الناس وإن لم تخلصي أغضبت الله». فلم تنتصح وعصت وأبت إلا طاعة الحق على كل الوجوه.

مولاي،

إن لأعمال الظلم في الممالك نتيجتين طبيعيتين لا محيد عن واحدة منها : إما تهابط الأمة التدريجي في مهاوي الضعف، فالخمول فالجمود فالهمود فالاضمحلال، ثم تداول الأيام.

وإما انقلاب في الحكومة وهيئتها، كما حدث قريبا في الدولة العثمانية وفي المغرب في حين واحد. ولكنه انقلاب أنتجت ضواغط الحوادث الوقتية فلا يعلم ما يعقبه من الخير أو الشر إلا الله.

تجاوز الظلم في عهد الخزن السابق حد الإفراط حتى أمسى المغرب منه على وشك الغروب. وبينما هو يجود بما يجود ولم يبق منه إلا شفا أو شفق إذا الله تداركه برحمته فبعثكم منقذا له وللأمة، آخذا بيدكم في أصعب الطرق وأشد

المواقف وجعل من المقادير ظهيرا لكم ونصيرا، فبلغتم غايتكم والحمد لله وفرح الشعب كبيره وصغيره، دانيه وقاصيه، واستبشر الجميع بالفرج القريب متوسمين فيكم مخائل الخير قارئين من شمائلكم آيات الفأل الصالح والفوز المبين. فقبضتم على زمام الأمر بأمر الله وكان ماكان مفعولا.

فمضت شهور وتلتها شهور والخلق لايزالون إلى الآن يترقبون من السماء مايتربون. والبعض ما برحوا يستصرخون العرش ورب العرش والسماء وأهل السماء من شدة وطأة الظلم وهول ضغطة الاستبداد، ولكنهم لم يقنطوا حتى الآن من رحمة الله.

فكيف نعلل ذلك ؟

لو كنتم ياسيدي على علم صحيح من وقائع الأمور ودخائل الأحوال لما قره لهمتكم قرار ولاأطبق لكم جفن ولا طاب عيش حتى تخففوا من ويلات الأمة شيئا. ولكنه بيان من ظواهر الأحوال أن بعض المقربين وأولياء الأمور يسلكون مع جنابكم مسلكهم مع مولاي عبد العزيز. يضربون بينكم وبين حقيقة حالة الأمة حجبا كثيفا. لايقولون لكم إلا مايريدون أن يقولوا، ولايريدون إلا ماهو أخفى لجرائمهم وأستر لسيئاتهم مما يدينهم إلى رضاكم ويعددهم عن رضا الله. إن مولاي عبد العزيز ماكان عليه إثم ولا حرج في كل شذائد الأمة ونكباتها لأنه ماكان، يلم من أحوالها شيئا. وهذا هو السبب الأكبر في كل ماجرى.

أزلام نحن إن تكلمنا أم نعذر إن سكتنا ؟

إن سكتنا نخاتل الحق ونشاركهم في هذه الجريمة العظمى، جريمة خيانة الأمة. فلا نرى بدا من التكلم ولو تعرضنا (كما يقولون) لغضب السلطان. إنه لأهون أن يغضب السلطان من أن يغضب الله.

مولاي — إن الطغيان في الظلم والشطط في العسف ونهب الأموال والتجارة بالوظائف ونفاق سوق الرشوة واستلاب أملاك الأمة وتحليل كل ما حرم الله مازال كله كما كان، بل أسوأ وأقبح. فإنه كان قبلا يقع سرا، واليوم علانية بلا خوف من الله ولا حياء من الناس. وعوامل الاضطراب وبواعث الفتن ما برحت تعمل أعمالها في كل جهات السلطنة، ماتسكن صباحا حتى ت جيش مساء. فالريف

وماجاوره على الطول إلى حد الصحراء في أسوأ حال، فقد نبذ كله الطاعة ولجأ إلى القوة. ومراكش وماحولها في ليالي المخاض لايعلم ماتلد إلا الله. والقلوب في كل مكان مثقلة بالهواجس، محملة بالوساوس. والمستقبل مظلم في كل عين، والنيات مسودة في كل بلد، والفقير والضعيف ومن لانصير له ولاشفيع يسجنون لغير ذنب ويسلبون. وعقلاء السلطنة في زوايا بيوتهم ينتظرون ويتهدون. والعلماء يسمعون ويرجعون. ومن أولياء الأمور والرؤساء من هو لاه بكنز الأموال في المصارف البعيدة. ومن العمال والموظفين من هم برذوته وتكثير العبيد والخدم من حوله. نهاره في البحث والفحص عن حق لأحد يسلبه أو دينار ينزعه، وليله بين «قين وقينة وقين وقينة». هذا لاه بذاته ساه عن غيره. وذاك يقول : نفسي الأمة والأوطان وبعدي الطوفان. وذلك آلة جامدة تديرها يد غير منظورة إلى غاية غير معروفة، يقول ما قيل له، كما تقول البيغا.

هذه حالة السلطنة وهذه حالة أكثر رؤسائها. فمن صورها لجلالتكم بغير هذه الصورة يكون إما غير عالم بحقائق الأمور وإما موارباً في الحق والحقيقة.

أو يوجد مثال للظلم وأتمودج للجور أوضح وأظهر من مثال معاملة المخزن الشريف «اللسان المغرب». أو هل سمع السامعون بمثل تلك المعاملة التي لانعرف كيف نكيفها أو ننتعها ؟ تعقد العقود وتكتب الوثائق وتنفق النفقات ويقام بالأعمال على منتهى ما يرومون ويرغبون. وتمضي الشهور ثم الأعوام في المشاق والمتاعب والسعي من الفريقين، نحن في تحقيق الحقوق وتحصيلها وهم في إبطائها وابتلاعها. وإلى الآن لم تنته هذه المسألة ولم يرخ الستار دون هذا الدور العجيب.

لاتثريب على المخزن السابق إن كافأ الأعمال بأضدادها. الخير بالشر والنفع بالضر. ولكن من لنا بعذر نقيمه للمخزن الحاضر يريء رجاله ويرر أعماله.

نحن نعلم يا مولاي أن المخزن في هذه المعاملة مسير لاختير. ونعلم القصد من سلب حقوق الجريدة الصادقة في خدمة البلاد والأمة. حقوق ماكانت لتستحق الذكر، ولكن سلبها يضر بها وإن يكن لاينفع غيرها. فلنضرب اليوم عن ذلك ولنأت بما يحقق الحق ويبطل الباطل.

يحتجون بأننا أبرأنا ذمة مولاي عبد العزيز، وعليه لم يعد للجريدة حقوق في

ذمة المخزن⁽²⁶⁾.

فلننظر الآن في قولهم هذا أمام جلالتكم والقراء جميعا وأمام سفارات الدول لنرى هل قولهم صحيح، وهل ذلك الإبراء يسقط شيئا من حقوق الجريدة. أولا : هل دفع المخزن للجريدة حقوقها المطلوبة العادلة حتى أبرأت ذمة مولاي عبد العزيز ؟

الجواب : كلا.

ثانيا : إن تلك التبرئة كانت تبرئة شخصية بحتة، بمعنى أنه كان المقصود منها أن لا تطلب الجريدة حقوقها من مولاي عبد العزيز شخصيا. وبين أن ذلك لا يسقط شيئا من حقوقها على الحكومة لأن الجريدة تخدم الحكومة والأمة لا السلطان شخصيا⁽²⁷⁾.

ثالثا : إن ذلك الإبراء كان لأسباب داعية اضطرارية وفي أوقات شاذة غير عادية، بل خارقة العادة. فهو حجة للجريدة لا عليها، وهو أيضا من الأعمال المستوجبة للمدح عند كل الناس.

كان ذلك في أواخر ساعات المخزن السابق وفي أشدها ضيقا وظلاما. وكان الاضطراب شاملا والأمن مفقودا والسلطنة بأسرها قد خلعت الطاعة ولم يبق لمولاي عبد العزيز من الرعاية إلا وزراءه، وهو إذ ذاك ذاهب إلى مراكش. وكل كان عالما بما تكون نتيجة تلك الرحلة. ففي تلك الأثناء سئلنا إبراء ذمته، فما ترددنا لأن شريعة الأدب واللياقة كانت تقضي علينا بالإجابة حتما. ومن جهة أخرى كانت الخزينة في عسرها المعلوم والجنود تفر من كل ناحية. فمن ذا الذي له ذرة من المروءة يستطيع أن يطالب حقوقه في تلك الظروف، أو له وجه أن يمتنع عن إعطاء ذلك الإبراء أو عشرة من مثله⁽²⁸⁾.

(26) إشارة إلى الاتفاق الذي حصل في ماي 1908 بين الأخوين نمور ودار النيابة.

(27) كان للمخزن رأي مخالف لهذا التأويل إذ أنه يرى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ماي 1908 يضع أسسا جديدة للتعامل بين الطرفين ويلغي في الوقت ذاته الشروط القديمة.

(28) الصحيح هو أن الأخوين نمور كانا في ضائقة مالية كبيرة جعلتهما في موقف يعسر فيه رفض العرض المخزني الجديد، سيما وأن الظروف العامة حبلت بتطورات يصعب آتئذ التنبؤ بها. ولما استتب الأمر للمولى عبد الحفيظ، وعزرت نظارة أحباس طنجة عليهما الراتب الشهري المتفق عليه، قررا تصعيد اللهجة مع المخزن ومطالبته بتعويضات باهضة.

رابعا : إن ذلك الإبراء كان ابن ساعته، ولم يكن لنا سابق علم أو تنبيه بطلبه. فقد سئلنا في ليلة اجتماع مع بعض كبار رجال المخزن أن نبرئ ذمة مولاي عبد العزيز، فلم نتأخر. ولم يدر في خلدنا أن الأمر مدير من قبل لإبطال حقوق الجريدة. وسنشرح كيفية أخذه وكتابته وظروفه وأقوال رجاله وتدابيرهم في كتاب آخر مفتوح لتقف جلالته على حقائق الأمور.

خامسا : إننا كنا معتمدين في ذلك الوقت كل الاعتماد على كتاب جلالتهم الأخير ثقة منا وتأكدا (كما كان ظاهرا للجميع) أن الحكم راجع لاحالة إلى جنابكم الشريف، وتحققا أن لامندوحة للمخزن ولا مشاحة من القيام بأحكام أوامرهم. فلذا لم نر من بأس بإعطاء ذلك الإبراء إذ بالواقع لم يبق للجريدة حق على مولاي عبد العزيز حتى بدون ذلك الإبراء لأنه مبرأ طبيعيا.

وهذه عبارة من ذلك الكتاب الشريف المرسل إلينا بواسطة الوزير الأكبر القايد الكلاوي :

(حرفيا) «فلتعلم أن سيدنا أيده الله يأمر أن تظهر اللسان حالا على عادته، وكل ماتصيره تقبضه مستوفيا إن شاء الله حين يحل الركاب الشريف برباط الفتح، ولا يضيع لك شيء إن شاء الله. ودمتم في هناء وسعادة»⁽²⁹⁾.

فكيف لانهطي إبراء لمولاي عبد العزيز وللحكومة نفسها وللأمة بأجمعها بعد أن تعهدت جلالتهم بهذه الكلمات الصريحة.

والآن، إن كل مانلتمس يامولاي هو أن تأمروا بأن يلتزم بعض رجال المخزن مع بعض من موظفي سفارات الدول⁽³⁰⁾ في طنجة فينظروا في المسئلة ويحكموا. وفق الله آراءكم السديدة إلى رفع الظلم ودفع الاستبداد.

الداعي لجنابكم الشريف بالتوفيق
«لسان المغرب»

(29) تؤكد هذه الرسالة أن الأخوين غور ربطا اتصالهم «الحفيظين» قبل خلع المولى عبد العزيز. وهذا فعلا ما تنبه إليه الطريس في أوامره وجعله يستعجل التوصل إلى اتفاق معهما (ماي 1908).

(30) في 3 غشت 1908 بعث الأخوان غور برسالة إلى المفوض الفرنسي رينيو يخبرانه فيها أنهما =

• الرسالة السابعة⁽³¹⁾ :

كتاب متوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله

أيها الجناب الفخيم

قد بعثنا إلى حضرتكم الشريفة حفظها الله ورعاها منذ مامن الله عليكم بالجلوس على كرسي السلطة إلى اليوم، أي مدة سبعة أشهر، عدة من الكتب المغلقة⁽³²⁾ وأربعة كتب مفتوحة⁽³³⁾. وكانت الغاية الأولى المقصودة من تلك الرسائل هي إلفات نظركم السامي إلى حالة السلطنة المحزنة لمعاملة الرعية بالعدل عموما وهذه الجريدة خصوصا. عدل لا يثبت الملك ولا تسعد البلاد ولا تسكن الأمة إلا إذا عمل بحكمه وأخذ بنصرتة. وهذا العدل الذي كنا نلح لهذه الجريدة في سؤاله ونجد في نواله ليس هو من الشؤون المستلزمة كل هذه الصعوبة والتعصب وكل هذه الأيام الطويلة. فما هو إلا أن تأمروا بعض رجال الخزن أن يلتزموا مع بعض موظفي سفارات الدول الفخيمة⁽³⁴⁾ في طنجة الذين نحن نسأل

= يتكبدان خسائر مادية باهظة وأن الاتفاق الحاصل بينهما وبين دار النيابة إنما أملت الظروف الصعبة التي يعاينها وتعيشها البلاد عامة، كما يلتمسان منه أن يجود بعنايته على «لسان المغرب».

(الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، نانط 521 (Tanger).

(31) لسان المغرب، ع 75، 21 فبراير 1909؛ ص 1-2.

(32) لم نفق على هذه الرسائل، ولكننا اطلعنا على رسالة موجهة إلى الحاج محمد المقرئ بتاريخ 31 أكتوبر 1908 يستفاد منها مايلي :

عقب الاتفاق الحاصل بين دار النيابة والأخوين نمور، توصل الصحفيان بمبلغ ألف ريال من الخزن. ثم بعد ذلك بعث إليهما المولى عبد العزيز بمبلغ مماثل، لكن النائب السلطاني محمد الجباص حازه مدعيا أنه دفع المبلغ الأول من جيبه ويريد استرجاعه.

يطالب الشاميان ذمة الخزن بأربعة ألف ريال كتعويض عن خسائر الثلاث سنين الماضية (رسالة موقعة من لدن أرتور نمور وفرج الله نمور، مؤرخة في طنجة 5 شوال 1326، محفوظات الخزانة الحسنية، الرباط، أورد نصها الفقيه محمد المنوني في كتابه : مظاهر يقظة المغرب الحديث... ج 2، ص 287 — 288).

(33) الرسائل المفتوحة المنشورة في «لسان المغرب» أيام : 30 غشت و 20 شتنبر و 22 نونبر 1908، ثم 7 فبراير 1909.

(34) يلاحظ هنا، كما ذكرنا سافا، إصرار صاحبي الجريدة على تدخل بعض الدول الأجنبية في حسم نزاعهما مع الخزن.

حضراتهم باسم العدل أن ينظروا في مسألة الجريدة ويحكموا إما لها وإما عليها. وهكذا تغلق أبواب الشكوى وتقطع أسباب التظلم وتنقضي هذه القضية التي ملأ حديثها المغرب من أقصاء إلى أقصاء.

مولاي،

إن طلب الجريدة هذا عادل، بل هو العدل نفسه بحيث لا يسمعه سامع إلا ويحكم فوراً بأن لا منتدح للمخزن عن الإصاغة له والقيام به. ولو كان في المغرب مجالس شرعية أو محاكم نظامية لما اقتضى الحال إلى مثل هذا الطلب. ولكن كيف السبيل إلى العدل والمغرب على مثل هذا الشأن الذي تفيض له الشؤون ورجال العدل فيه هم أعداء العدل. وقاه الله من رجاله وأنقذه من حكامه وحماه من حماه.

فإذا كان بعض المتربعين في الدسوت قد ابتاعوا مقاعد المخزن بالأثمان الغالية، علماً أن الوظائف أسرع الوسائل للمكاسب وأضمن وأقرب الذرائع للغنى، فأنى يرجى منهم صدق في عمل وعدل في حكم وهم يتجرون بالمحظورات. فاعتقادهم أن من حقوقهم التي لا ينازع فيها أن يستردوا ما أعطوا ويزيدوا عليه أرباحاً قد جعلهم أن يعيشوا في أموال الرعية ولا يرحمون، كأنهم القضاة في أموال اليتامى. كأن كل شيء جائز لبعض الموظفين على شريطة أن يحسنوا الصنع فيما يقتربون، بمعنى أن لا يدعوا مظلوماً أو مسلوباً يتظلم منهم أو ينعي عليهم أعمالهم. وهذا ما حمل الرعية على أن تنفر من بعضهم نفور الغنم من أعداءها. وإن أبعدنا النظر قليلاً نجد أن هذه هي العلة الكبرى في تشوش السلطنة.

والبعض يحسبون أن السياسة كل السياسة هي أن يعرفوا كيف يقذفون بأرباب الحقوق من موعد مضروب إلى موعد، ومن أجل مسمى إلى أجل، ويتفننون في التسويف والمماطلة أشكالاً وأنواعاً. فإن وعدوا لا يكون بقصد الوفاء وإنما قصد أن يفتح عليهم في أثناء ذلك بعذر أو بسبب ليقذفوا بذلك الأجل إلى أجل غيره. وهكذا إلى ما شاء الله. وهذه خلة تنافي أوامر الدين القويم وتعود بعواقب الضرر على الأمة والبلاد أكثر منها على أصحابها. فكم سمعنا وكم رأينا من علائم فقد الثقة العامة بالمخزن الشريف. مثاله أنه منذ مدة طرح في ساحة الالتزام أشياء جند كملايس وغيرها، فلم يرد أحد من الملتزمين أن يتقدم إلى الالتزام إلا بكفالة مصرف من المصارف أو تاجر من الأجانب مدعين أنه إذا دخلت أموالهم ذمة

الخزن لا تخرج من هناك إلا بعد سنين وبعد متاعب وخسائر لا يعرف مقدارها ويشعر بعثها إلا المحربون. فهذا أمر غير مشكور السمعة ولا محمود العاقبة، والذنب فيه ذنب المتخلفين بخلق المماثلة من رجال الخزن الشريف.

ولماذا ياترى نرى أغنياء السلطنة ونهائها ينسلون من تبعة الخزن الواحد بعد الآخر انسلال الخرز من السلك ويدخلون الحماية الأجنبية⁽³⁵⁾ كالإبل المقطورة تقود بعضها بعضا، حتى إذا دام الحال على هذا المتوال بضع سنين لا يبقى للمخزن من التابعين إلا كل غمر حاسر الرأس حافي القدم لا يباع ولا يشترى. أليس ذلك، يامولاي، من شدة العسف ؟ أليس ذلك ليصونوا بقية ما يملكون حفظا للحياة وتصونا من الذل والهوان ؟ نعم، إن بعضهم يلوذون بكنف الأجانب هربا من العقاب على ما كسبت أيديهم، إلا أن هناك أيضا أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم يملكون شيئا ورثوه من أجدادهم أو كسبوه باجتهادهم فيحتمون استدراكا للأمر قبل وقوعها المنتظر. أو أن لبعضهم أموالا مثقلة على ذمة الخزن لا يتمكنون من الحصول عليها إلا بطريقة أجنبية. فهؤلاء وأمثالهم، والحق يقال، لمعدورون. فإن النفوس تأبى الظلم وتتحاشى الظالمين ولو كانوا من أقرب أقرباءها، وتؤثر المفسطين وتجنح إليهم وإن كانوا من أبعد الأبعد. سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا.

ومن الأمور الخليقة بالتفاتكم العالي أيضا هي تشديد الضغطة على الرعية وكم فمها بكمامة من حديد. فالناس على اختلاف درجاتهم وتنوع مظالمهم لا يقدر أحد منهم على بث الشكوى من ألم البلوى إلا لله في السر والنجوى لئلا يزيدوا على مصابه مصابا وينزلوا فوق عذابه عذابا. وكل عاقل يعلم أن منع المتألم من الصراخ يعقبه أمر من اثنين : إما انفجار من شدة الضغط، وإما الانطفاء إذ تهبط القلوب وتسقط الهمم وتنقطع الآمال فيستسلمون للقضاء استسلام القنوط، وهناك النهاية. ولما كنا نعلم أين يذهب بالأمة مثل هذا الضغط الشديد، اتخذنا على عاتقنا قياما بواجب الخدمة الصحافية أن نتكلم بصوت كل مظلوم ولسان كل ضعيف مظهرين مكنونات القلوب ومخبئات الصدور في حضرتكم الشريفة

(35) تفاقم أمر الحماية الأجنبية في العقد الأول من القرن العشرين ولم تعد مقتصرة على تلك الفئة من الناس ذات المصالح التجارية والفلاحية المرتبطة بالرعايا الأجانب وبقنصلياتهم، بل امتدت لتشمل بعض كبار القوم من أعيان الخزن. وشكل هذا أحد العناصر التي عجلت بانهيار استقلال المغرب.

بكتب مفتوحة تباعا. وهكذا نستمر بإذن الله وحوله حتى يحق الحق ويزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا.

إن خطة الدفاع عن حقوق الضعفاء ونشر سيئات أولي السيئات لا تروق بالطبع كثيرا لبعض رجال المخزن الذين لاتقر عيونهم ولا تنشرح صدورهم ولا تبرق أسرتهم إلا إذا شاهدوا أسماءهم في الجرائد مثل أشخاصهم في الطرق والأسواق مخفورة من خلف ومن قدام بكوكبة من النعوت والألقاب الكاذبة كالعبيد والخدم من حولها. وهذا إثم لاتجترحه الجرائد الصادقة. ولكننا آملون أنهم إن غضبوا اليوم سيرضون غدا حينما تزول الأغشية عن البصائر فيتجلى لهم الحق فيصرونه كما هو وأين هو، فيتحققون إذ ذاك قول ابن الحزم القائل : «من حقق النظر وراض نفسه على السكون إلى الحقائق وإن آلتها في أول صدمة، كان اغتباطه بدم الناس إياه أشد وأكثر من اغتباطه بمدحهم إياه». فإذا خفيت اليوم عنهم هذه الحقيقة ولم يدركوا معناها سوف يدركها أبناءهم ويقرون بفضل هذه الجريدة المخلصة ويقدرّون قدر خدمتها الصالحة. فأولادهم قضاتنا عليهم.

هم يحاولون أكل حقوق الجريدة وسرقة أموالها والضر بها، وهي تحاول نفعهم الحقيقي وتطهير أخلاقهم من جرائم الفساد. فأَي الفريقين أشرف عملا وأسمى قصدا ياترى ؟

هم يسلبون الأمة ويظلمون الضعفاء ويملاؤون مصارف الأجانب من أموال الحرام. وهي تقول لهم : ردوا الأموال المسروقة وأقلعوا عن الظلم والطغيان وكونوا أهلا بوظائف العدل ومجالس الحكم. فمن هو الأصدق في خدمة الأمة يا ترى ؟

هم يقضون في أماكن وظائفهم ثلاث ساعات من نهارهم أو دون، مضطجعين على الوسائد، متكئين على المساند، يتشاءبون ناعسا، ويتمطون راحة، ويتسلون بأحاديث أفرغ من البندق القديم، فيتقاضون عن هذه الساعات بضعة من الريالات، ذلك ماعدا الدخل السري المعروف. وهي تنفق أموالها وتبذل أتعابها وتصل النهار بالليل لتنشر النور في كل زوايا البلاد المظلمة، وتحرك الهمم الساكنة، وتفتح الأبصار المغمضة، وتعزي المنكسري القلوب والحزاني والمساكين، وتأخذ بيد العاجز والقاصر ومن لاعون له ولاسند. فأَي الفريقين أنفع وأفيد ياترى ؟

مولاي،

إن هذه الجريدة هي أول جريدة في المغرب قامت بنفسها لخدمة الحق حبا بالحق نفسه. فهي لاتقوم بدولة من الدول، ولاتعيش بجمعية من الجمعيات، وليس لها غاية من الغايات ولا مطمع من المطامع، لاكسب المال ولاغيره، لأن ريع الجرائد معروف حتى في الأقطار العربية الراقية في الآداب هو دون العشر من نفقاتها الضرورية. فما القول في المغرب ؟ فهي إذن لاتجني من أيامها وأتعابها فائدة شخصية، لأن الخزن برده إليها مالها في ذمته إنما يرد ما أنفقته هي من أموالها في سبيله. فليت شعري من ذا الذي من رجال الخزن أو أغنياء المغرب أتى مثل هذا العمل أو أنه قام بمشروع غيره نافع أو تحرك لعضد مشروع نافع أو أقله، قال في نفسه : «إن الجرائد مدارس ثانية، فلنساعد هذه الجريدة بكلمة ليرد الخزن أموالها إليها». لا أحد يا مولاي...

ألهمكم الله ما به نصره الحق وخير البلاد، وهو ولي الإجابة.

الداعي لجنابكم الشريف

«لسان المغرب»

• الرسالة الثامنة (36) :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله

أيها الراعي الحكيم،

قال بعض القدماء : «إن قلوب الملوك بيد الله يوجهها إلى حيث يريد بالأمر خيرا أو شرا».

وهذا قول يصح اليوم حكمه إن أطلق على الأمة التي لاتزال على النظام القديم لأن مصيرها متعلق بشفتي مليكها المطلق. فإن وجهه الله إلى الصلاح وأعطاه أصالة الرأي وإصابة الحكم سعدت الأمة وهنأت عيشا وجنت في أيام ملكه ثمرات الراحة والغبطة. وإن لم يسدده الله ويرشده رأيا وعملا، كانت البلية على الأمة فشقت ووليت في أمرها وتتابعت عليها من نتائج حكمه ويلات لاحقها أعظم

(36) لسان المغرب، ع 77، 7 مارس 1909؛ ص 1-2.

من سابقها إلى أن يغير الله أو تنطوي مع المنطويات. وهذا أمر لاختلاف فيه لأن الرعية في المملكة المطلقة تمشي في طريق الحياة وراء قائدتها فتعمل بأمره وتسير على خطواته فيذهب بها كيفما ذهب قلبه وتراءى له وجه الصواب، كالراعي وغنمه فإن وفقه الله هداها إلى مراتع هناء ومرابع نعيم وإلا ضل بها في مجاهل التيه فتفنى شقاء وهزالا. ولربما ألقاها بغير علم منه في ورطة لا خلاص لها منها أو في تهلكة لا حياة لها بعدها.

هذا حق، ولكن قد يستنتج منه قول آخر وهو : «إن كان الله يوجه أفكار الملك إلى حيثما شاء، فليس على الملك إذا من مسؤولية إن شقيت الرعية بآراءه وأفعاله، ولا عليه لوم إن أوردتها في تهلكة لأن الله شاء ذلك فكان ماشاء الله. أتسأل السفينة إن أصابها أمر فهلك ركبها جميعا أم يسأل الربان الذي يديرها ؟...».

نقول : صواب، إن الربان هو المسؤول عن أمر السفينة كالسلطان عن أمر السلطنة، نعم، إن قلب الملك بيد الله نظير قلب كل بشر أيضا يوجهه إلى الجهة التي يريد هو أن يتوجه إليها، كما أنه تعالى لا يغير ما بإنسان حتى يغير هو ما بنفسه، لأنه تباركت حكمته قد خلق الانسان حرا وأعطاه أن يفعل ما يريد ولكنه يسأله عن أفعاله. فإن صح القول برفع المسؤولية عن الملك صح القول برفع الجزاء عن الأفعال البشرية في الدنيا والآخرة. وهذا لا يقول به أحد.

والصحيح هو أن يقال إن الفرد مسؤول أمام الله عن نفسه، وأما السلطان المطلق فهو مسؤول أمام الله عن ملايين من النفوس. لأن كل رأي يديه وكل فعل يأتيه يتعلق به أمر الرعية كلها من سعادة أو شقاوة، حياة أو فناء. ولهذا كانت مسؤولية الملوك عظيمة جدا أمام الله.

مولاي،

إن هذه الأمة البائسة المنكودة الحظ المطبقة الأبصار والبصائر التي هي بالحقيقة كالأنعام المسيية قد سلمت إليك أمر رعايتها واثمنتك على أزمة حياتها ومقالد مستقبلها، وانقادت إليك انقيادها للراعي الأمين تسير وراءك في السهل والحزن والنجد والواد وفي المهمة القفر والسبخة المخطرة لاتدري كيف تسير ولا إلى أين تصير آملة بك أن ترفعها من سقطتها وتنشلها من وهبتها وتنقذها من حراسها

وقادة أمورها وساستها الذين فتكوا بها فتك السباع وجاروا عليها جور الجزارين، فاستفرغوا كل ما في ضروعها واستنفدوا خيراتها وجزوها جزا وسلخوها سلخا ونهشوا لحومها وجردوا عظامها ولم يبقوا على الأكارع والأظلاف فجعلوها في حالة بين الوجود والعدم لاتفرق بين أمسها وغدها ولا تعرف نفعها من ضررها وذلها من مجدها ولا تشعر بألم ولا تتحرك إلى فضل يلهيها ذكر المفقود عن حفظ الموجود، فسبحان المبدي والمعيد.

إن وظيفة الرعاية المطلقة التي أعطاكها مولاك، يامولاي، هي أشد الوظائف متعبة وأثقلها عبئا وأوفرها عملا وأحوجها إلى السهر المستمر والتيقظ الدائم. الله أعطاك أن تنفذ وحدك أوامر شريعته في عبادته.. فما أجسمها مهمة ! أعطاك أن تكون للضعيف قوة وللمظلوم نصفه، وللأهف غوثا، وللخائف أمنا، وللجاهل منارا، وللعالم مثالا، وللحق لسانا، وللعدل يدا، وللرحمة قلبا، وللسلطنة سلاما ونظاما وحرية واستقلالاً.. فيها عشرة ملايين من النفوس يتعلق حاضرها ومستقبلها بك، وعشرون مليوناً من العيون تنظر إليك من كل أطراف السلطنة بكل قوة أحداقها لتعلم ماتعمل وتعرف ماتجري. ومن فوق الجميع العين التي لا تغفل ولا تنام ولا تحفى عليها خافية مما تكن الصدور، تراقب كل حركة وسكنة وقول وفعل، وتسجله إلى يوم الدين الرهيب حيث ينصب الميزان أمام الديان وتنشر الصحف وتقف معك هذه الملايين وبينهم «السان المغرب»... فياليت الذي خلق الثواب والعقاب وجعل يوم الحساب حقا كتب لفظة «العدل»⁽³⁷⁾ بأحرف عظيمة من نيران السماء في كل مكان وزمان لتكون أبدا نصب عيني كل إنسان، فلا ينساها حاكم ولا يغفلها سلطان.

والآن يتكلم «اللسان» كلمة عن نفسه فيقول : لو لم تتعهد جلالتك أعزها الله فوق إعزازها بالانتصاف من الحكومة للجريدة ورد حقوقها إليها لكانت الجريدة اليوم توجه في مسئلتها خطابها رأسا إلى رجال الحكومة المسؤولين عند الله والناس بالقيام بمقتضى العقود والمواثيق. ولكن وعدك الكريم المحقق الإنجاز بأنك تأخذ لها بالنصفة وتنصر حقها حينما يأخذ لك الله بالنصفة وينصر حقك

(37) بحروف بارزة في النص.

ويعطيك زمام الأمر قد جعلها أن تتربص صابرة وتنتظر طويلا. فهأقد بلغك الله غايتك. ووسد إليك أمر الإمامة، والحمد لله.

فما الذي يمنع يامولاي أن تأمر بإجراء أحكام الحق والوفاء بوعدك الملوكي ؟ لاتطلب الجريدة من المخزن إلا ما يأمر به الشرع، وهو النظر في دعواها والحكم لها أو عليها. فهل من طلب أعدل وأحق من هذا الطلب ؟ وعلى م تهيب الحكومة من هذا الأمر وهي قائمة للنظر في أمثاله ووظيفتها الإنصاف بين الناس ؟

ترك الجواب عن هذا السؤال للكتاب الآتي إن شاء الله، ونكتفي الآن بأن نسأله تعالى أن يجعل لفظة «العدل» مرسومة أمام جلالتك أينما كنت وكيفما اتجهت.

الداعي بحفظ جنابكم الشريف
«لسان المغرب»

• الرسالة التاسعة (38) :

كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله.

ياصاحب الشرف السامي

علمت يامولاي، نفع الله بعلمك، أن المخزن السابق قد اشترى هذه الجريدة من يوم ظهورها وعين محرريها رواتب سنوية معلومة وذلك بعقود ومواثيق شرعية نظامية قد نشرت صورها في عدد 24 من هذه الجريدة المؤرخ في 11 محرم سنة 1326. وماتم الاتفاق على ذلك بين الفريقين إلا بعد مداولات طويلة استغرقت أشهراً مع حضرة وزير المالية الحالي السيد الحاج محمد المقرري والنائب السابق المرحوم محمد الطريس⁽³⁹⁾. وكان تاريخ العقدين، أي عقد بيع الجريدة للمخزن وعقد الدخول في مصلحة المخزن، في 13 جمادى الأولى 1325. فإن رمت رعاك الله الاطلاع عليها فمالك إلا أن تلقي نظرة كريمة على العدد المذكور فترى كل ذلك مفصلاً هناك تفصيلاً لا يحتاج إلى زيادة.

(38) لسان المغرب، ع 78 14 مارس 1909؛ ص 1-2.

(39) توفي محمد بن العربي الطريس يوم 13 شتنبر 1908 عن عمر يناهز التسعين سنة.

وعلمت جلالتك أيضا، وفقك الله إلى الحق، أن المخزن السابق لم يقيم بموجب العقود والعهود، مع كل إلحاح الجريدة عليه ومطالبته بذلك. ولكنه أخيرا استقدم صاحبها إلى الرباط، فبعد أن قضيا هناك مدة شهرين في تعب وعناء، أعطاهما كتابا سلطانيا إلى نائبه المرحوم الطريس هنا يأمره فيه برد كل حقوق الجريدة إليها والعمل بمقتضى العقود. فلما رجعا إلى طنجة وفض الكتاب السلطاني وجد أبيض لاشيء فيه. وجرى بعد ذلك ماجرى من وضع القضية في محكمة الرأي العام⁽⁴⁰⁾ إلا أننا مع كل هذا الظلم لم نلم في تلك الأيام المخزن السابق ولانلومه الآن لأنه معذور عند الجميع.

وتذكر أيضا يامولاي، خلد الله ذكرك الجميل، أننا كتبنا في غضون تلك الحوادث إلى جلالتك كتابا أربعة عرضنا فيها مسألة الجريدة ومعاملة المخزن لها، فوردتنا الأجوبة وهي بيدنا تشجعنا على اتباع خطتنا في خدمة البلاد وتتعهد بإعادة حقوق الجريدة إليها وتضمن وتؤكد لها أن لا يضيع لها شيء إلى غير ذلك مما جعلنا إذ ذاك نسدي الشكر الجزيل على ما اتصفتم به من صفات العدل والانصاف الجميلة.

ولم يفت واسع معرفتك أيضا أن المخزن السابق لما رأى المغرب قاطبة يلحوه ويرشقه باللائمة من أجل تلك المعاملة، طلب منا أن نصبر قليلا ونوقف المسألة لبينا تستتب الأحوال وتسكن الثورة فيرد جميع حقوق الجريدة ويعمل بمقتضى العقود. فرضينا بذلك وطلب منا بعض رجاله هنا أن نبريء ذمة مولاي عبد العزيز ففعلنا⁽⁴¹⁾ إلا أن هذه التبرئة لاتمس ذرة من حقوق الجريدة على الحكومة، كما بينا ذلك في الكتاب الرابع المفتوح إلى جلالتك⁽⁴²⁾. وقد أرسلنا أيضا كيفية أخذ تلك التبرئة وأسبابها في كتاب طويل إلى الوزيرين السيد الحاج محمد المقرري والسيد العباس الفاسي. فإن حسن لديك يامولاي أن تقف على ذلك الكتاب، ظهر إزاء جلالتك الحق وانتفى كل ظن. ولو لم يكن هناك شيء يتلوث به من لانريد أن يكون اسمه مضغة في أفواه اللائمين ولا أن يكون له نقطة سوداء في

(40) أي بنشر فحوى النزاع على صفحات جريدة «لسان المغرب».

(41) إشارة إلى الاتفاق الحاصل بين دار النيابة و«لسان المغرب» في ماي 1908.

(42) لسان المغرب، 7 فبراير 1909.

فاتحة تاريخ المغرب الجديد لكننا نشرنا الأمر في الجريدة كما هو. غير أننا وجدنا من الأحكم أن نربص عن النشر ريثما نرى ما يكون من رأيك المسدد إلى الصواب إن شاء الله في هذا الظلم الفظيع الذي يعاملون به هذه الجريدة المخلصة ويعدون عليها ذنبا أنها صافية كالمرآة فيرون فيها وجوههم ويغضبون. إذا فضائي السلاطي أدل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف أعذر ياسيدي الشريف،

لقد غدا أوضح من النهار لدى الجميع أن الكثير من أولي المآرب يحاولون مضرة «اللسان» سرا وجهرا ويتوسلون إلى ذلك بكل وسيلة تيسرت لهم، تارة بالوشايات المختلفة والسعايات الباطلة، وطورا بالإشارة على رجال المخزن أن يطاولوا الأمر ويماطلوا جهد طاقتهم وقدر استطاعتهم ليتفاهم الضرر وتعظم الخسائر ويتسع خرق الخلاف، وحينما بإضرار «اللسان» مباشرة. و«اللسان» مع كل ذلك صابر على جورهم، آخذ الأمر بالتودة والتأني والحكمة، عالم أن الحق أقوى منهم، أقوى من أن يغلب، فالحق شعاع من جوهر الله لا يطفئ ولا يحجب ولا يؤكل ولا يشرب، فلا بد من ظهوره وغلبة نوره ولو كره الظالمون.

وهنا أمر آخر لا يسعنا الضرب عنه صفحا، وهو أن الألسنة تتناقل في هذه الآونة أن المخزن ابتاع أو يبتغي أن يتناع جريدة «السعادة» ويجعلها مخزنية يومية⁽⁴³⁾. فإننا وإن كنا لم نر في هذه الإشاعة موضعا للتصديق لغرابة أمرها وبعد إمكانياتها، فقد استدركنا وأرسلنا حالا نحتج لدى رجال الوزارة في فاس على هذا العمل المغاير للحق، إن كان صحيحا. ورأينا أيضا أن نحتج الآن أمام جلالتك قائلين صريحا: أن لاحق للمخزن الشريف ولا مسوغ له بوجه من الوجوه أن يشتري تلك الجريدة أو أن ينشئ جريدة جديدة ما لم يرد أولا حقوق «لسان المغرب» إليه ويفرغ ذمته من نحوه.

أما إن كان يظن حضرات رجال المخزن أنهم يمثل ذلك العمل يتقربون إلى

(43) لم نقف على ما يفيد أن المخزن الحفيظي سعى إلى امتلاك «السعادة». لكن من المؤكد أنه كان يبحث عن أداة إعلامية تخدم مصالحه. فبعد أن استتب له الأمر أصدر بفاس جريدة «الفجر» (14 دجنبر 1908) التي أشرف على تحريرها الصحافي الشامي الشيخ نعمة الله الدحداح، لكنها لم تعمر طويلا.

رضى تلك الدولة صاحبة تلك الجريدة⁽⁴⁴⁾ ويخطبون ودها، فنعلمهم إن كانوا غير عالمين أن الدول المتقدمة قائمات على أسس العدل ومبدأهن الأول الذي يتفاخرون به هو احترام حقوق الأفراد احترامهن لحقوق الأمم، لافرق لديهن إن كان الفرد قويا أو ضعيفا. فلا دولة منهن على الإطلاق يمكنها ممالاة الظلم أو مشايعة الغدر. ولذلك لآنحسب أبدا أن تلك الدولة التي أسالت مسایل من الدماء في سبيل حقوق الانسان⁽⁴⁵⁾ وحطمت قوات الاستبداد والجور ونصبت راية العدالة وسط العالم، وقالت للحرية : كوني، فكانت، تستحسن رأيهم وترتضي بطلبهم فتأخذ حقوق وأموال «لسان المغرب» وتعطيها لجريدتها.

فلينفوا هذا الوهم من أذهانه، وليتبعوا الحق في أفعالهم وأقوالهم، فإن الحق وحده يكسبهم احترام تلك الدولة واعتبار سائر الدول.

الداعي لجنايبكم الشريف بالتوفيق
«لسان المغرب»

• الرسالة العاشرة⁽⁴⁶⁾ :

«كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله.

أيها المولى الشريف،

إن غايتنا من سلسلة هذه الكتب المرفوعة إلى حضرتك الشريفة الموقفة الأعمال المحققة الآمال إن شاء الله هي كما أوضحناها غير مرة : أولا توجيه همتك العالية إلى إصلاح الأوجب والأهم من خلل السلطنة ومفاسد الأمة. والثاني الاستنصاف لهذه الجريدة من بعض رجال الحكومة، رجال لو كان للظلم في الدنيا جسم محسوس لكانوا هم أعضائه وعملة وظائفه وهيكله الحي الناطق.

من ذا الذي يصدق يامولاي أن هذه الجريدة، التي استفتت في خدمة المغرب والذب عن مصالحه ومنافعه، ووقفت على ضعفها محاميا غيورا مخلصا تناضل عنه

(44) المقصود فرنسا.

(45) تلميح إلى الثورة الفرنسية.

(46) لسان المغرب، ع 80، 28 مارس 1909، ص 1-2.

بإخلاص الله وبسالة المستهلك مناضلة وإن تكن بالنسبة إلى الغير لاتعد شيئا ولكنها لضعفها وإقدامها ومخاطرتها تعد عملا مذكورا، عملا سجلته لها الأيام في السطور الأولى من فاتحة تاريخ المغرب الجديد. فكانت العامل المؤثر لتحريك الهمم إلى الغايات المثلى والرغائب الفضلى، ونشر أشعة النور في المدهلمات الكثيفة، وكشف الستائر المسبلة دون الحقائق، وفتح مغاليق أبواب الوطنية والمدنية ومألوفات العصر. فهذه الجريدة نفسها هي التي تتحمل منذ ثلاث سنين من بعض رجال المخزن وعوج أخلاقهم ماتتحمله الشهداء من مضطهدي الحق وأعداء البشرية. تسعى لنفع الأمة فيسعون للضرر بها. تحاول الدفاع عن حقوق العامة وتعريف الناس مالههم وماعليهم، وإحياء الأماني والآمال المائتة في مدافن الخمود والجمود، فيحاولون إماتة حقوقها وسلب مالها وإحباط عملها وإهباط أملها. تقول لهم : أحسنوا في أعمالكم إلى نفوسكم، فيسيئون إليها ويحرقون أسنانهم عليها. تقول لهم : فكروا في مستقبلكم ومستقبل أولادكم، فيحملون عليها حملات الليالي على الأمم الغافلة. تبين لهم مواضع الارتقاء والثروة والمجد من طرق النزاهة والعمل والأمانة، فيعاملونها بعكس أعمالها... فهل سمع بمثل ذلك السامعون.

والأغرب أننا لانسأل بهذا الإلخاف الشديد، ولم نسئل في كل هذه المدة ولن نسأل أيضا سوى أمرا واحدا وهو إقامة العدل على مقتضى الشرع النبوي الكريم، بحكم المذهب المالكي⁽⁴⁷⁾. وما ذاك إلا النظر في دعوى الجريدة على الحكومة بحضور بعض الأجانب على مثل العادة المرجعية والشرائط الدولية ومنطوق مؤتمر الجزيرة. وإنا ما شرطنا حضور بعض الأجانب إلا لعلنا الاختباري بطباع بعضهم أصلحهم الله، لأنه إذا ترك الأمر لهم لا يأتون أبد الدهر شيئا. فإن كل مقاولاتهم ومجادلاتهم عقائم لاتلد خيرا. فإن قيل لهم : النهار أبيض. قالوا : أسود. وإن أوتي لهم بألف من الشهود العيان والأدلة الناطقة وأدلي لهم بكل حجة وبرهان وأدنت إليهم شمس الضحى في إبان القيظ ليمسوها بأصابعهم مسا لقالوا بعد ذلك : إنه أسود. وبمثله يحكمون ليل بالبياض. وما ذلك عن ثبت في الأمور أو اقتناع أو نظر، ولكنه هوى ملك عليهم أمرهم وسلبهم شعائر العدل وحجب عنهم ضياء الحق، وعادة رسخت فأصبحت ملكة لا طاقة لهم بمخالفتها جعلتهم يدورون في

(47) هنا، وفي أماكن أخرى، لا يتردد الصحفيان الشاميان المسيحيان من استغلال المرجعية الدينية الإسلامية في براهينهما.

كل مسائلهم على محور واحد ويكررون ألفاظا واحدة كما تدور عقارب الساعة مع نبضات تصوت ولا تعني فتسير العام كله لا تتقدم شعرة ولا تتأخر. فكيف نقدر ونحن بشر أن نقنعهم باتباع الحق، وهم لا يعمقون إلا الحق، فإن الله وحده هو القادر على فعل المعجزات جلّت قدرته.

مولاي،

إن كل جناية تجنى على هذه الجريدة إنما تجنى على الأمة أكثر منها عليها، لأن عدو الأمة الأكبر ومبعث شقاءها وبؤسها وعلة تقهقرها عن سائر ممالك الأرض ومنبع الفتن والأحن والمصائب والنوائب هو «الجهل»، والجهل لا غير. والجرائد هي الوسائل الكبرى لنشر الضياء في البلاد وفك العقول من سلاسل الغباوة وإطلاقها من حبائس الظلمة، وتأليف القلوب وتوحيد المقاصد وجمع شتات الأمة تحت راية واحدة، وغيره من المصالح والمنافع التي لا يحدها حصر ولا يلم بها بيان. وهذا أمر لا يحتاج إلى دليل، فإنه من المحسوسات التي يراها كل إنسان ولا يختلف فيها إثنان. ألا نرى الممالك الصغرى في أوروبا مثل هولندا أو بلجيكا أو البرتغال أو غيرها التي لا تزيد المملكة منها على قطعة صغيرة من المغرب وهي دونها هواء وتربة وماء كيف هي نامية راقية مؤلفة قوية لها أساطيل وجيوش وحكومات مرتبة غاصة بالخلائق تفيض فيها موارد الرزق فيضاً، منظمة البلدان والطرق، شاهجة القصور والمنازل، مرصعة بالجنائن والبساتين ترصيعاً يحسبها الراعي كلها بلدة واحدة وأهلها كلهم عائلة واحدة، تبسم لهم الحياة وتراضيهم الغبطة وتملقهم الراحة تملقاً. أهم أعلا من سواهم عقلاً وأنفذ ذكاء؟ أهم من غير هذه الطينة أو لهم مازية من المازيات على سواهم من البشر؟ كلا. إن هو إلا العلم المقرون بالحرية والعدل الذي رفعهم وهذبهم وجعلهم يرتعون في مجبوحة هذه الحياة السعيدة. العلم وحده هو الذي صنع كل هذه العجائب.

نعم، إن الجندية حسنة ولازمة، ولكن بالعلم أحسن وألزم. فالجندية بغير علم لا تنفيذ شيئاً. وفي اعتقادنا أن هذه الأموال التي تنفقها جلالتك على تنظيم الجندية ذاهبة سدى. فلو كان ينفق شطرها في سبيل المدارس ونشر العرفان والنور لكان أجدى وأتبع وأضمن للنجاح وأثبت للجندية وغيرها. فلا يستطيع ذلك الرجل

الفطري الجاهل جهل السافه (٤)(48) أن يكون جنديا حقيقيا، فالكسوة والبندقية تحولوه صورة الجندي للاحقيقته. لأن الرجل الذي لا يقاتل إلا لحطام ينهبه ومال يسلبه ليس هو بجندي. والرجل الذي إن تحقق أن لا ضرر من الإقدام يلحقه ولا عصا تمسه تقدم كالذئب لا يقي في الغنم ولا يذر. وإن لمح ومضة برق أو سمع هدره رعد اقنعنسس(49) وأحجم، فرمى برداءه وبندقيته ودفع من وراءه دفعا وفر هائما على وجهه لا يلوي على أحد ليس هو بجندي. وكم من شاهد على ذلك من جنود «المحلات» في مقاتلة القبائل. فتنفق الأموال الطائلة والأشهر الطويلة في تنظيم المحلة وتجهيزها، ثم في ساعة أو دون تذهب كالهباء الذي تذريره الرياح الأربع على وجه الأرض..

إن الجندي الحقيقي هو الذي بين جنبيه قلب يعرف أن من واجباته المقدسة أن يقاتل عن أمته وحكومته ووحدها ومبادئها. إن الجندي الحقيقي هو الذي إن مات مات شهيدا مذكورا، وإن عاش عاش حميدا مشكورا، وإن تقدم تقدم بعزيمة لا يرتد إلا ظافرا منصورا. إن الجندي الحقيقي هو الذي ترسله أمه إلى ساحة الوغى قائلة : «اذهب يا ولدي مت عن سلطانك وأمتك. إن ظفرت عد إلي، وإلا فلا». هذا هو الجندي الحقيقي، ولا يكون كذلك إلا بالعلم، فالعلم هو الذي يؤلف جنديا حقيقية.

وبعد، يامولاي، إنا ما أتينا بما أتينا في هذا الكتاب من الانتقاد والإيماء إلى أماكن الفساد إلا عملا بالحديث الكريم : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده. فإن لم يستطع فبلسانه. فإن لم يستطع فبقلبه، وهو أضعف الإيمان».

والله المسؤول أن يقوي إيمانكم فتصلحوا المفاصد وتغيروا المنكر وتقيموا العدالة لهذه الجريدة باليد والفعل لا باللسان ولا بالجنان.

«لسان المغرب»

* * *

كانت هذه آخر رسالة مفتوحة وجهها الأخوان غمور إلى السلطان المولى عبد الحفيظ. وبعدها اشتدت لهجة «لسان المغرب» في انتقاد المخزن وسياسته على جميع

(48) كلمة غير واضحة في النص.

(49) تراجع إلى الخلف.

الأصعدة. ومن المستجدات في هذه الفترة أن النقد اللاذع لم يعد ينصب فقط على الأمناء والقواد والوزراء، بل طال أيضا السلطان نفسه. فتعددت حجج الصحفيين في مناقشة «مسؤولية الملوك ومسؤولية ولاية الأمور» (افتتاحية يوم 11 أبريل 1909)، وكثرت تلميحاتهما إلى أن مآل الحكم الحفيظي قد يشبه ما انتهى إليه النظام العثماني بعد أن عم فيه الفساد. وفي هذا الصدد، جاء في افتتاحية يوم 18 أبريل 1909 : «قلنا ونثني القول ونثله إن سياسة الحكومة العوجاء آخذة برقبة الأمة إلى الشقاء والفناء وبناصية المغرب إلى الدمار والخراب، وإن آخرتها آخرة حكومة التقهقر في الدولة العثمانية لأن الأعمال المتشابهة تنتج نتائج متشابهة». ضاق الخزن الحفيظي ذرعا بانتقادات «لسان المغرب» فبادر إلى إصدار أوامره إلى النائب محمد الجباص بتوقيف الجريدة وطرد صاحبها من المغرب. وفعلا، توقفت الجريدة بعد صدور عددها الرابع والثمانين المؤرخ في 2 ماي 1909 وغادر الأخوان نمور ميناء طنجة في أواخر الشهر نفسه، وربما سلمهما الخزن قبل المغادرة قدرا من المال يعوضهما عن أتعابهما إبان تجربتهما الصحفية في الديار المغربية. وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا لعبت في الكواليس دورا فعالا للتوصل إلى هذه التسوية، علما بأن الشاميّين كانا من الرعايا الأجانب المسجلين تحت حماية قنصليتها في طنجة.

يبدو أن الصحفيين قد استقروا بعد ذلك في أمريكا الجنوبية حيث طاب لهما المقام. فقد تمكن فرج الله نمور من اقتناء «المدرسة الشرقية الكبرى» في ساو باولو بالبرازيل وظل مشرفا عليها حتى وافته المنية هناك حوالي 1919⁽⁵⁰⁾.

(50) الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية، الجزء الرابع، المطبعة الأميركانية، بيروت، 1933، ص 266-267.

Archives Diplomatiques Françaises, Nantes, Tanger, carton 521.

Robert Aspinion : La presse marocaine ; mémoire du CHEAM (dactylographié), n° 1277, 1948, p 2.